

الفصل الثاني

العلاقات السعودية الإيرانية

وأثرها في استقلال دول

الخليج العربي

١٣٨١-١٣٩١هـ / ١٩٦١-١٩٧١م

العلاقات السعودية الإيرانية

وأثرها في استقلال دول الخليج العربي

تأثرت العلاقات السعودية الإيرانية في بداية الستينيات من القرن العشرين الميلادي بالأحداث التي مرت بها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصفة عامة، وإذا كانت العلاقات بين البلدين في فترة الخمسينيات قد شهدت فترات تقارب وتباعد حتى انتهت إلى أن جمعتهم منظمة واحدة، هي منظمة الدول المنتجة للبتروال " الأوبك " ، فإن ظهور التغيرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط بقيام الجمهورية العربية المتحدة عقب الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨م^(١)، وقيام الثورة في العراق بزعامة عبدالكريم قاسم في ١٤ يوليو ١٩٥٨م وتأييد مصر لها^(٢)، وما تلى ذلك من أحداث ارتبطت بمحاولة هذه الدول نشر الأفكار الثورية والاشتراكية مما كان له الأثر الواضح في تطورات السياسة في المنطقة، حيث ارتبط تطور هذه الأحداث بتطور العلاقات السعودية الإيرانية نحو التقارب الذي انعكس على دول الخليج العربي خلال فترة الستينيات، ولعل موقف الثورة العراقية من الكويت كان أحد الأحداث المهمة التي تقاربت معها العلاقات السعودية الإيرانية.

(١) صلاح الدين المنجد "دكتور": فيصل بن عبدالعزيز آل سعود من خلال أقواله وأعماله، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م، ص ٤٦.

(٢) أنور السادات: البحث عن الذات - قصة حياتي، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨م، ص ٥٠.

الموقف السعودي والإيراني من استقلال الكويت عام ١٩٦١م:

تعد الكويت إحدى دول الخليج العربي المهمة، وهي تقع على رأس الخليج وتمتد مع سواحلها مسافة ٣٢٠ كم، وأراضيها تمثل مثلثاً رأسه في الغرب عند التقاء الحدود السعودية العراقية مع حدود الكويت حيث المملكة العربية السعودية على الحدود الجنوبية، والعراق على الحدود الشمالية، وعبر مياه الخليج شرقاً إيران^(١)، وتبلغ مساحة الكويت الكلية بالجزر التابعة لها والمنطقة المحايدة حوالي ١٧٨١٨ كيلو متر مربع^(٢).

ويرجع تأسيس مدينة الكويت إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي^(٣)، حين هاجر إلى مكانها قبائل العتوب التي تنتسب إلى قبيلة عنزة في شرق الجزيرة العربية بمنطقة نجد^(٤)، واستطاع آل صباح أحد فروع العتوب أن يكونوا شيوخاً على الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، حين اختارت القبيلة الشيخ صباح بن جابر ليكون أول حاكم على الكويت، وعرف باسم صباح الأول عام ١٧٥٦م^(٥).

ومنذ هذا التاريخ وأسرة الصباح تتولى الحكم في الكويت، ولقد حافظت على علاقات بلادها مع القوى المحيطة بها بصورة متوازنة تقريباً حتى نهاية القرن التاسع عشر، حين وقع الشيخ مبارك الصباح على اتفاقية مع بريطانيا

(١) حسن سليمان محمود "دكتور": الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة العربية، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٧.

(٢) وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي عن دولة الكويت ١٩٧٩م، مطبعة حكومة الكويت، ص ١٥.

(٣) عبدالله خالد الحاتم: من هنا بدأت الكويت، مطبعة دار القبس، الكويت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٩.

(٤) عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص ٣٠.

(٥) رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمم العربية والإسلامية، دار الثقافة للنشر والطباعة، القاهرة

١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٢٨٣.

في ٢٣ يناير ١٨٩٩م^(١)، وإن كان قد ظل تحت السيادة الاسمية العثمانية إلا أنها كانت البداية لوقوع الكويت تحت الحماية البريطانية خاصة بعد الاتفاق الأنجلو عثماني عام ١٩١٣م.

ومع الاكتشافات البترولية الهائلة في الكويت التي جاءت بعد منح امتياز النفط للشركات البريطانية عام ١٩١٣م^(٢)، ازدادت أهمية الكويت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وبدأت الكويت تجني ثمار بترولها منذ أن استطاعت أن تحذو حذو المملكة العربية السعودية في توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات البترولية العاملة في أراضيها عام ١٩٥١م، والتي أعقبها زيادة هائلة في الدخل اتضحت مع العام الأول لتطبيق المناصفة^(٣)، وقد انعكست هذه الزيادة على الأحوال الداخلية في الكويت، إذ بدأت التنمية الشاملة تأخذ طريقها حتى بلغت الكويت درجة كبيرة من التقدم، مما جعلها تفكر في الاستقلال خاصة بعد موافقة السلطات البريطانية لحكومة الكويت على القيام بإجراء الكثير من الإصلاحات الداخلية في المحاكم والتعليم والعملة والانتماء للمؤسسات الدولية^(٤).

وفي مطلع عام ١٩٦١م رأى الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي يعد من أقوى شخصيات أسرة آل صباح، ضرورة إلغاء معاهدة ١٨٩٩م مع بريطانيا

(1) Albaharna, H.: The Legal Status of The Arabian Gulf States, London, 1968, P. 4243.

(٢) خالد بن محمد القاسمي: الخليج العربي في السياسات الدولية، قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦م، ص ٤٠.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١م، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٤٢١.

(٤) زاهية قدورة "دكتورة": شبه الجزيرة العربية، كياناتها السياسية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت بدون تاريخ، ص ٥٠١.

وإعلان استقلال الكويت، وبعد مباحثات طويلة مع الجانب البريطاني بهذا الشأن تم الاتفاق على توقيع وثيقة الاستقلال بين بريطانيا والكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م^(١)، والتي بموجبها تم إلغاء معاهدة الحماية وإعلان الكويت دولة مستقلة ذات سيادة^(٢).

ولما كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت باستقلال الكويت، فقد سارعت الحكومات العربية هي الأخرى تعلن اعترافها بالكويت، وكانت الحكومة السعودية سباقة نحو الاعتراف بالكويت بصفتها دولة مستقلة، وهي التي تربطها معها علاقات وثيقة تعبر عن الروابط القوية بين الدولتين، والتي أكدتها اتفاقية الصداقة التي عقدت بين الملك عبدالعزيز آل سعود والشيخ مبارك الصباح عام ١٩١٥م وما تبعها من اتفاقيات دعمت العلاقات السعودية الكويتية^(٣).

وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية والخليجية ومنها إيران قد اعترفت باستقلال الكويت، إلا أنها تعرضت لعاصفة هبت عليها من العراق حين أعلن رئيسها عبدالكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١م أن العراق ترى الكويت جزءاً منها^(٤)، وهو الادعاء الذي أعلنت الحكومة الكويتية عن رفضه، وعندما شعرت بالتهديد العراقي لاستقلالها حددت موقفها في اتجاهين:

(١) ميمونة خليفة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص ٤٦١.

(٢) Al Baharna. H.: Op. Cit, P. 250.

(٣) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٨٦.

(٤) انظر الملحق رقم (١٢):

Memorandum: From Robart B. Elwood Of The Bureau of Intelligence and Research, to The Director of The Office Of Near Eastern Affairs "Strong". Washington, June 26, 1961. On: Iraqi Claim to Kuwait".

الاتجاه الأول: أن الكويت أبقّت القوات البريطانية في أراضيها لحماية استقلالها .

أما الثاني: فقد طلبت الكويت من المملكة العربية السعودية مساعدتها، وأرسلت برقيات إلى كل الدول العربية تخطرهم بالتهديد العراقي^(١)، وأوضحت الكويت بأن هناك اتفاقيات موقعة بينها وبين العراق، من بينها اتفاقية في عام ١٩٣٢م تعترف من خلالها العراق بسيادة الكويت على أراضيها^(٢).

ولما كانت المملكة العربية السعودية قد سبق لها أن وقفت أمام التهديد العراقي للكويت عام ١٩٣٩م^(٣)، فإنها ألقت بكل ثقلها هذه المرة إلى جانب الكويت ضد ادعاءات عبدالكريم قاسم^(٤)، خاصة عندما أرسل الشيخ عبدالله السالم الصباح رسالة إلى الملك سعود يخبره فيها بالحشود العسكرية العراقية والغزو المتوقع لبلادها من العراق^(٥)، مما جعل الرد السعودي حاسماً وعلى لسان الملك سعود نفسه حين قال: " يجب أن يكون معلوماً لدى القاصي والداني أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وأن كل ما يصيب الكويت يصيب المملكة وبالعكس " ^(٦).

(١) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٦١م.

(٢) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة للجامعة العربية، الاتفاقية الموقعة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفوظة رقم ١٢٢ الملف ١/٧/٢٢٢

ج ١: وثيقة بتاريخ ١٤ إبريل ١٩٣٩م بعنوان "موقف المملكة من محاولات العراق ضم الكويت".

(4) Alvin, J.: The Persian Gulf States, "John Hopkins Uni. Press", London, 1980, P. 97.

(٥) عبدالله خالد الحاتم: المرجع السابق، ص ٤.

(٦) مارنا دو كاس: أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣م، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣م،

وهو بذلك حدد الموقف السعودي نحو الادعاءات العراقية، مما جعل الكثير من الدول العربية والمجاورة والصديقة تحذو حذو المملكة في معارضتها للتهديدات العراقية.

ولما كانت الحكومة الكويتية قد طلبت من بريطانيا والمملكة العربية السعودية الوقوف بجوارها، فإن بريطانيا أوقفت عمليات انسحاب قواتها من الكويت، بل عملت على زيادة هذه القوات عن طريق الدعم العسكري من قاعدة عدن إلى الكويت مباشرة^(١)، ومن جهة أخرى قامت المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت؛ نظراً لاقتراب القوات العراقية من الحدود الكويتية مما يمثل تهديداً للمملكة^(٢)، بالإضافة إلى جانب قيامها بحملة دبلوماسية كبيرة بدأت بطلب عقد جلسة لمجلس الجامعة العربية في أول يونيو لبحث انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة^(٣).

وأعلنت العراق معارضتها للطلب السعودي، وهددت بالانسحاب من الجامعة إذا انضمت إليها الكويت، ولكن مندوب المملكة العربية السعودية أوضح أن ميثاق الجامعة العربية لم يحدد قبول عضوية الدول بقرار جماعي، وأيدت مصر التي اعترفت باستقلال الكويت الموقف السعودي لقبول عضوية الكويت^(٤).

(1) Little, T.: South Arabia, Arena of Conflict, London 1968, P. 77.

(٢) سيد نوفل "دكتور": الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١م، ص ٢٤٣.

(٣) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، محاضر جلسات تتعلق بطلب المملكة العربية السعودية انضمام الكويت لعضوية الجامعة رقم ١١٨٠/٥٦/٣ بتاريخ ١٨ محرم ١٣٨١هـ/١ يوليو ١٩٦١م.

(٤) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، الوثائق الخاصة بالكويت، محاضر جلسات ٤.٦ يوليو ١٩٦١م.

وبعد مشاورات للأمين العام للجامعة العربية وزياراته للدول المعنية بالأزمة: الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق، وفي دورة مجلس الجامعة العربية الخامسة والثلاثين المنعقدة في ٢٠ يوليو ١٩٦١م، قرر المجلس قبول عضوية الكويت لجامعة الدول العربية^(١).

وتقدمت المملكة العربية السعودية لمجلس جامعة الدول العربية بناءً على طلب الكويت باقتراح يقضي بتشكيل قوات أمن عربية تحل محل القوات البريطانية بالكويت^(٢)، وهو ما وافق عليه مجلس الجامعة. وتم تشكيل القوات العربية المشتركة من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والسودان، ووصلت هذه القوات إلى الكويت في سبتمبر للقيام بعملها^(٣)، وأعلن رسمياً يوم ١٠ أكتوبر ١٩٦١م انسحاب آخر جندي بريطاني من الأراضي الكويتية^(٤).

وطوال وجود عبدالكريم قاسم على رأس السلطة في العراق ظلت هذه القوات العربية تؤدي مهامها حتى تمت الإطاحة بنظامه، وذلك بقيادة عبدالسلام عارف في ٨ فبراير ١٩٦٣م، والذي أعلن اعتراف العراق باستقلال الكويت تحت حكم آل صباح في ٤ أكتوبر ١٩٦٣م^(٥).

(١) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، قرار مجلس الجامعة بشأن عضوية الكويت في ٢٠ يوليو ١٩٦١م. أيضاً انظر: الملحق رقم (١٣):

Memorandum, From The Director of the Office Of Near Eastern Affairs "Strong", To The Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs "Talbot".

Washington, July 24, 1961. On "Status Report on Kuwait Situation:.

(2) Alvine, J.: Op. Cit, P. 97 .

(٣) ميمونة خليفة الصباح: المرجع السابق، ص ٤٧١.

(٤) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٥) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

وهكذا كان الموقف السعودي مشرفاً ضد الادعاءات العراقية في الكويت، إذ لعبت المملكة العربية السعودية الدور الرئيس مع الدول الأخرى في فشل المخطط العراقي^(١)، حتى استطاعت الكويت المحافظة على استقلالها كبقية الدول العربية الأخرى المستقلة في ذلك الوقت.

وكان الموقف الإيراني خلال هذه الفترة متفقاً مع الموقف السعودي، إذ أرسل الشاه محمد رضا بهلوي برقية تهنئة إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت^(٢) وأعلنت إيران الاعتراف الرسمي باستقلال الكويت، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها^(٣) ورفضت الادعاءات العراقية في الكويت، وأيدت الخطوات العربية ضد هذه الادعاءات، وقامت بإرسال الوفود الرسمية في مجالات عديدة لتطوير العلاقات الإيرانية الكويتية^(٤).

ومن الملاحظ أن اتفاق وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران تجاه الأزمة الكويتية عام ١٩٦١م قد ترك أثره نحو أهمية تقارب العلاقات السعودية الإيرانية لمعالجة المسائل المهمة لدول الخليج العربي، ولعل موقف الدولتين بجانب الكويت قد ساعد عليه موقف الثورة العراقية منهما، مما كان أحد العوامل المهمة في تقارب وجهات النظر في العلاقات السعودية الإيرانية حول القضايا الإقليمية الأخرى في المنطقة.

(1) Bligh, A.: From Prince to King, "N. Y. University Press", New York, 1984, P. 71.

ميمونة خليفة الصباح: المرجع السابق، ص ٤٩٠.

(٢) ليبي عبد الستار: قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجاني، بيروت ١٩٨٩م، ص ١٤١.

(٣) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ص ١٥٣.

(٤) روح الله رمضاني: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧١م، ترجمة علي فياض وعبدالمجيد حميد، مركز

دراسات الخليج، البصرة ١٩٨٤م، ص ٤٢٦.

أثر القضايا الإقليمية في العلاقات السعودية الإيرانية:

مع بداية الستينيات أخذت القضايا الإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج والمنطقة العربية تلعب دورها، وتنعكس على العلاقات السعودية الإيرانية، وإذا كانت الأزمة الكويتية عام ١٩٦١م قد أوضحت تقارب وجهات النظر السعودية والإيرانية حولها، والذي تمثل في إعلان الدولتين الاعتراف باستقلال الكويت والوقوف ضد الادعاءات العراقية، فإن نمو دعوة القومية العربية عقب الأحداث التي شهدها عام ١٩٥٨م، والتي تمثلت في المشروعات الوحدوية العربية كالوحدة المصرية السورية ثم اتحاد الدول العربية بانضمام اليمن إليهما^(١)، وكذلك الثورة العراقية وأحداث لبنان، وغيرها كان بداية لإثارة العديد من القضايا الإقليمية التي تركت أثرها في العلاقات السعودية الإيرانية ودول الخليج.

ونظراً لأن مصر التي تزعمت دعوة القومية العربية قد هاجمت الدول المعتدلة في المنطقة ومن بينها المملكة العربية السعودية وإيران، خاصة عقب انفصال سوريا عن مصر ونهاية الوحدة بين الدولتين في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م، وهو الأمر الذي كان صدمة كبيرة لعبد الناصر^(٢)، جعلته يعتقد أن المملكة العربية السعودية كانت وراء الانفصال، فأخذ يهاجم سياسة المملكة^(٣)، وبدأ يفكر في اليمن التي ساءت علاقته مع إمامها لكونها المكان الذي يستطيع أن

(١) رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، ص ٢٤٦.

(٢) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٥٥٤.

(3) Stookey, R.: The Arabian Peninsula Zone Of Forments, "Hoover Institution Press", California, U. S. 1984, PP. 69.72.

يشير منه القلق للنظام السعودي^(١)، فكانت اليمن من أهم القضايا الإقليمية التي لعبت دورها في العلاقات السعودية الإيرانية؛ نظراً لخشية الدولتين من انتقال ما يحدث في اليمن إلى دول الخليج.

ولقد اتضحت سياسة عبدالناصر بمجرد إعلان قيام الثورة في اليمن يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، حيث أعلن اعترافه الفوري بها، وأرسل عدداً من الضباط المصريين بصحبة عبدالرحمن البيضاني إلى نائب رئيس اليمن عبدالله السلال إلى صنعاء بعد ساعات من قيام الثورة^(٢). ولما كانت اليمن إحدى دول شبه الجزيرة العربية، وتقع على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية فقد لمست الحكومة السعودية مدى خطورة الموقف، وصدر رد الفعل الأول على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (ولي العهد)، حيث قال: "إن الحكومة السعودية ستعمل على وقف وتصفية أي تدخل أجنبي في شؤون اليمن الداخلية، وترك الشعب اليمني يقرر مصيره، ويختار نظام الحكم الذي يراه؛ لأن بلاد اليمن لليمنيين" ^(٣).

وكان الاعتراف السوفييتي بثورة اليمن بعد يومين من قيامها يعني دخولها إلى حلبة الصراع الدولي^(٤)، ولما كان الأمير فيصل موجوداً في نيويورك

(١) صلاح العقاد: مأساة يونيو - حقائق وتحليل، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٥م، ص ١٢٦.

(٢) عبدالرحمن البيضاني "دكتور": أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، ط ١، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٤م، ص ٣٢٣.

(٣) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ص ١٦٤.

(٤) فاروق أباظة: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩-١٩٦٧م، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ٢١٧.

لحضور اجتماعات الجمعية العامة، فقد أراد أن يستطلع وجهة النظر الأمريكية من الموقف في اليمن^(١)، فاجتمع مع الرئيس الأمريكي كينيدي الذي أكد على مساندة الحكومة الأمريكية للمملكة في مواجهة ثورة اليمن وعبدالناصر^(٢).

ومن الناحية الأخرى وجدت المملكة العربية السعودية أن لها روابط ما زالت تحترمها مع اليمن، منها اتفاقية دفاع مشترك، فكان ذلك إعلاناً عن وقوفها ودعمها لأنصار الملكية في اليمن^(٣) التي أدت التطورات فيها إلى انقسامها إلى قسمين: الجمهوريين وتدعمهم مصر وخلفها الاتحاد السوفيتي، والملكيين وتدعمهم المملكة العربية السعودية وخلفها الولايات المتحدة الأمريكية التي جددت تعهداتها بحماية المملكة العربية السعودية إذا تعرضت لأي هجوم^(٤). وانقسم العالم العربي حول الفريقين المتنافسين في اليمن، فكانت الدول العربية المعتدلة مع المملكة العربية السعودية، والدول الجمهورية الثورية مع مصر، فكانت فترة صعبة على العلاقات العربية - العربية.

ولما كانت إيران تتفق مع المملكة العربية السعودية في الوقوف ضد أي تأثيرات قد تصل إلى منطقة الخليج، فقد وقفت بجانب المملكة العربية

(1) Lacey, R.: The Kingdom, Arabia and The House of Saud, "Hutchinson", London 1981, PP. 342. 343.

(٢) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٩٢٠ "وثيقة عن لقاء الرئيس كنيدي مع الأمير فيصل في ٤ أكتوبر ١٩٦٢م".

(٣) عبدالرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٤) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٩م، ص ٥٢.

السعودية ضد التدخل المصري في اليمن^(١)؛ لأن الشاه رأى أن خلافات عبدالناصر مع السعودية حول اليمن نذير بالخطر الذي يمكن أن يهدد منطقة الخليج^(٢) وبالتالي وقفت إيران هي الأخرى بجانب أنصار الملكية في اليمن.

وحيث إن المملكة العربية السعودية كانت تقدم الدعم لأنصار الملكية في اليمن لمواجهة تزايد التدخل العسكري المصري، فإن إيران هي الأخرى سارت على نهجها وقدمت المساعدات العسكرية للمعارضين اليمنيين لوقف أي نجاح لمصر في اليمن؛ لأنها رأت فيه تهديداً مباشراً لها^(٣).

وخلال استمرار الصراع حول اليمن بين المملكة العربية السعودية ومصر جرت محاولات لحل المشكلة اليمنية سلمياً، ولكن باءت كلها بالفشل، ومن بينها محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين الأطراف لتسوية النزاع^(٤)، ومحاولة الأمم المتحدة في صيف ١٩٦٣م عندما دعت المملكة العربية السعودية بوقف مساندتها لأنصار الملكية، ومصر لسحب قواتها من اليمن، وإيجاد منطقة عازلة على الحدود السعودية مع اليمن، وطلبت مساعدة الدولتين السعودية ومصر لتنفيذ هذه البنود للوساطة^(٥)، ومع وضع العراقيل من الجانبين أمام هذه المقترحات أعلنت الأمم المتحدة عن سحب وساطتها في نوفمبر ١٩٦٣م^(٦).

(١) نورة القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج ١٩٢١. ١٩٧١م، ص ٢٢٤.

(٢) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٦٩.

(3) Khalifa, A.: The United Arab Emirates, Colorado, U. S. A. 1979, P. 138.

(٤) سعيد محمد، باديب: الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢ - ١٩٧٠م، ط١، مركز الدراسات الإيرانية العربية، لندن ١٩٩٠م، ص ١١٩.

(٥) أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٦٧م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨١م، ص ٢١٩.

(6) De Gaury, G.: Faisal, King of Saudi Arabia, London, 1966, P. 122.

وهكذا كلما فشلت الحلول استمرت الفرقة بين الأنظمة العربية، وقد دعمت الشيوعية العالمية سياسة بث الفرقة في صفوف العالم العربي من خلال المشكلة اليمنية، فكانت فترة من أكثر مراحل الصراع بين البلاد العربية^(١).

وفي أثناء أحداث المشكلة اليمنية ومحاولات البحث عن حلول بين المملكة العربية السعودية ومصر اجتمع مجلس الأمراء والعلماء، وقرروا تنازل الملك سعود نظراً لظروفه الصحية، وتولي ولي عهده شؤون المملكة، فأصبح فيصل ابن عبدالعزيز آل سعود ملكاً للمملكة العربية السعودية في ٢٧ جمادى الآخر ١٣٨٤هـ/الثاني من نوفمبر ١٩٦٤م^(٢).

وفي خطابه الأول حدد الملك فيصل اتجاهات سياسته الخارجية، وكان من بينها الاتجاه نحو الدول الإسلامية^(٣)، ولما كانت إيران إحدى الدول الإسلامية فقد كان هذا الاتجاه دعماً للعلاقات السعودية الإيرانية التي تشهد اتفاقاً في وجهات النظر بين البلدين، بل تقارباً حول المشكلة الأولى التي كان على الملك فيصل أن يبدأ بمعالجتها، وهي المشكلة اليمنية، وقد بلغ التنسيق السعودي الإيراني في بداية عهد الملك فيصل درجة كبيرة حول اليمن^(٤).

(1) Malcolm, K.: The Arab World War, "Abd El Nasir and his Rivals", 1958.1970, New York, 1971, P. 44.

(٢) عبدالحكيم الطحاوي: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ص ٢٠٩.

(٣) أحمد عسة: المرجع السابق، ص ١٤٠.

(4) Ballance, E.: The War In Yemen, London 1971, P. 149.

وجاءت أبرز محاولات حل المشكلة اليمنية في اللقاء الذي تم في جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر في ٢٥ ربيع الآخر ١٣٨٥هـ / ٢٢ أغسطس ١٩٦٥م، والذي أسفر عن توقيع اتفاقية جدة بين الجانبين، وكان أهم ما جاء فيها أنها تهدف إلى تمكين الإرادة الحرة للشعب اليمني^(١)، وهي الاتفاقية التي نالت كثيراً من ردود الفعل عليها والارتياح في العالم العربي على أمل حل المشكلة التي شغلت المنطقة^(٢).

أما رد الفعل الإيراني على اتفاقية جدة فقد جاء في تصريح وزير خارجية إيران الذي قال فيه: " إن المحاولات التي تجري بين المملكة العربية السعودية ومصر حول اليمن لن تتوصل إلى حل حقيقي، فعبدالناصر غير مخلص في أي اتفاق، وحكومة الشاه في إيران لا تعرف حكومة عربية لم تظهر ضيقها من تصرفات النظام المصري، وإذا استطاع عبدالناصر أن يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها في مكان آخر لإثارة القلاقل، ولذلك فإننا نوافق حكومة بريطانيا على أنه لا ينبغي لنا أن نسمح بسحب القوات المصرية سليمة من اليمن، والأفضل أن تظل معطلة هناك " ^(٣).

وإذا كانت تلك وجهة نظر إيران وموقفها من الاتفاقية حول اليمن، فإنه مع بوادر تعثر تنفيذ أولى خطوات هذه الاتفاقية أمام العقبات التي تضعها

(١) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٣٠ ربيع الآخر ١٣٨٥هـ. جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٦٥م.

(٢) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ.

(٣) محمد حسنين هيكل: ١٩٦٧ الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٢٢١ نقلاً عن وثيقة من الحلف المركزي "بغداد سابقاً"، وكانت ضمن أوراق قصر نيا واران التي نشرت بعد الثورة الإيرانية في المجلد ١٨.

الأطراف المتنازعة، واستمرار الدعم السوفييتي للقوات المصرية في اليمن^(١)، ونظراً لخشية الملك فيصل من امتداد نفوذ الشيوعية إلى الجزيرة العربية، رأى أن يتجه إلى محاربة الاشتراكية الثورية التي خلفتها الشيوعية والأفكار الراديكالية التي بدأت تظهر في بعض دول العالم العربي والإسلامي^(٢). ومع ما تجمع لدى الملك فيصل من أسباب أخرى قام بسياسته الداعية للتضامن بين الدول الإسلامية التي قال عنها: " إن السير مع الدول الإسلامية يضمن للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم " ^(٣).

وكان على الملك فيصل لتحقيق الهدف من سياسته التي تدعو إلى جمع شمل المسلمين واتصالهم ببعضهم^(٤) أن يقوم بزيارات للدول الإسلامية. ولما كانت إيران إحدى هذه الدول ولها موقفها المتضامن مع المملكة العربية السعودية ضد سياسة عبدالناصر، فقد بدأ الملك فيصل زيارته للدول الإسلامية بزيارة إيران^(٥).

وهي الزيارة التي بدأت في الخامس عشر من شعبان ١٣٨٥هـ/ الثامن من ديسمبر ١٩٦٥م^(٦)، وتباحث خلالها الملك فيصل مع شاه إيران في القضايا

(١) عبدالرحمن البيضاني: المصدر السابق، ص ٦٧١.

(٢) عبدالله محمد سندي: الملك فيصل والتضامن الإسلامي - رسالة دكتوراه نشر ملخص لها في مجلة الدارة، العدد الثاني، محرم ١٤٠٠هـ/ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٢٤.

(٣) وزارة الإعلام السعودية: فيصل يتكلم، الرياض، بدون تاريخ، من خطاب البيعة في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ.

(٤) صلاح الدين المنجد: فلسفة الملك فيصل في التضامن الإسلامي، من أبحاث ندوة الملك فيصل والتضامن الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩، ص ١٥٠.

(5) Sheean, V.: Faisal, The King and his Kingdom, "University Press of Arabia", London, 1975, P. 108 .

(٦) مجلة المنهل السعودية: رحلات التضامن الإسلامي، العدد الصادر في ذي القعدة ١٣٩٢هـ/ديسمبر

التي تهم البلدين، بدءاً بالعلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية، إلى الدعوة إلى التضامن الإسلامي، ولقد جاء البيان الصادر عن هذه الزيارة شاملاً لموقف البلدين من قضايا المنطقة^(١)، إذ يتضح منه التركيز على أربع نقاط مهمة، هي الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي، وتأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه، والتأكيد على حق الشعب اليمني في تقرير مصيره، وتحديد الحدود البحرية بين البلدين في الخليج^(٢).

وقد انعكست نتائج هذه الزيارة على العلاقات السعودية الإيرانية، إذ انتقلت بها إلى مرحلة العلاقات المباشرة، وأعطتها مزيداً من التقارب لم تشهد له مثيلاً من قبل.

ولما كان قد ورد في البيان الصادر عن الزيارة حق الشعب اليمني في تقرير مصيره، فقد عده بعضهم دعماً للتقارب السعودي الإيراني في مواجهة عبدالناصر^(٣)، والذي كانت مناهضته لسياسة الملك فيصل والشاه معاً في هذه المرحلة سبباً في اتفاقهم على مختلف النواحي، حتى إنهم تناسوا خلافاتهم حول منطقة الخليج، فظلت أمور دوله هادئة بين حكامها وبريطانيا، بعيدة عن الادعاءات الإيرانية في تلك الفترة.

وقد استمرت المشكلة اليمنية ولم تجد أية حلول إلا بعد انتهاز إسرائيل لحالة التمزق التي عانى منها العالم العربي بسبب هذه المشكلة، وقامت في

(١) انظر الملحق رقم (١٤): نص البيان الصادر عن زيارة الملك فيصل لإيران.

(٢) أمل الزباني: المرجع السابق، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٣) صلاح العقاد: مأساة يونيو، حقائق وتحليل، ص ١٥٠.

يونيو ١٩٦٧م بالهجوم على الدول العربية المجاورة لها، مما اضطر مصر بعد احتلال شبه جزيرة سيناء لسحب قواتها من اليمن، فكانت نهاية المشكلة اليمنية^(١)، وهو ما تم الاتفاق عليه في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الرابع في مدينة الخرطوم بالسودان يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧، بين المملكة العربية السعودية ومصر خلال محادثات الملك فيصل مع الرئيس جمال عبدالناصر قبيل انعقاد القمة، وترك اليمن لليمنيين^(٢).

وهكذا انتهت المشكلة اليمنية التي كانت إحدى القضايا الإقليمية التي تركت أثرها الواضح في العلاقات السعودية الإيرانية، وأعطتها الكثير من التقارب والتسيق الذي انعكس بدوره على دول الخليج، والذي عبر عنه خشية الدولتين من وصول أي تأثيرات خارجية إلى هذه المنطقة، وكان تمهيداً لموقف المملكة العربية السعودية وإيران من الإعلان البريطاني في عام ١٩٦٨م عن الانسحاب من الخليج، والذي لعبت العلاقات السعودية الإيرانية خلال هذه الفترة دوراً مهماً في حصول دول الخليج العربي على الاستقلال.

إعلان الانسحاب البريطاني وأثره في العلاقات السعودية الإيرانية:

بعد أن عاشت إمارات الخليج العربي فترة هدوء منذ بداية الستينيات مع انشغال المملكة العربية السعودية في القضايا الإقليمية المحيطة بالمنطقة، جاءت بريطانيا صاحبة النفوذ في هذه الإمارات لتشعل الحركة مرة أخرى،

(1) Halliday, F.: Arabia Without Sultans, "Penguin", London 1975, P.111.

(٢) سوليه ونوا: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ترجمة د. عبدالله الأشعل، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، يوليو ١٩٧٨، ص ١٢١.

عندما أعلنت في ١٦ يناير ١٩٦٨م قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج في عام ١٩٧١م^(١).

ولقد جاء هذا الإعلان البريطاني بعد فترة طويلة ظلت خلالها بريطانيا تسيطر على منطقة الخليج، بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي عندما وقعت بريطانيا على معاهدين في عامي ١٧٩٨، ١٨٠٠م مع سلطان بن أحمد البوسعيدي حاكم مسقط، حيث كان أول حاكم عربي دخل في معاهدة مع بريطانيا^(٢)، تبعتها معاهدات عدة مع شيوخ إمارات الخليج العربي الأخرى، أهمها معاهدة عام ١٨٢٠م التي سميت بمعاهدة الصلح ووقع عليها كل شيوخ الإمارات بداية من رأس الخيمة حتى البحرين مع المندوب البريطاني^(٣).

وطوال القرن التاسع عشر كان النفوذ البريطاني يتعاظم في منطقة الخليج، وترتبط إماراته بمعاهدات جديدة مع بريطانيا، وفي القرن العشرين ومن خلال الاكتشافات البترولية الهائلة زادت أهمية منطقة الخليج بالنسبة لبريطانيا، وهو ما يؤكد تقرير لوزير الخارجية البريطانية عام ١٩٥٦م^(٤)، بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت ترتبط بعلاقات وثيقة بالمملكة العربية السعودية وإيران.

(١) سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١-١٩٧١م، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٢٧١.

(٢) رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص ٧٦.

(٣) مي محمد الخليفة: محمد بن خليفة ١٨١٣-١٨٩٠م، الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، البحرين ١٩٩٦، ص ٨٣، ٨٦.

(4) F. O. 371/120571 . From British Ambassador, Tahrn, To Mr. Selwyn Lyod, Dec. 8, 1956.

وهكذا ظلت بريطانيا تسيطر على منطقة الخليج، وتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن هذه المنطقة أمام تنافس القوى الكبرى عليها، إلى أن اضطرتها الظروف الدولية والإقليمية لاتخاذ قرارها بالانسحاب، وهو القرار الذي قال عنه (هارولد ويلسون) رئيس الحكومة البريطانية: (إنه يعد جزءاً من الاستراتيجية الشاملة لحلف الأطلسي الذي حدد لبريطانيا دوراً يتمثل في الدفاع عن وسط أوروبا وحوض المتوسط)^(١).

ولكن يبدو أن تعليل ويلسون لهذا القرار - في حقيقة الأمر - غير كاف؛ لأن القرار اتخذ بعد تنامي الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار البريطاني في المنطقة بصفة عامة، والتي أصبحت تكلف بريطانيا الكثير من الأعباء وهو ما يتضح في قيام الحكومة بعد قرار الانسحاب بتجميد مصروفات القوات البريطانية^(٢).

ولعل الحركات الوطنية كانت سبباً في الانسحاب البريطاني من عدن الذي أدى إلى قيام جمهورية اليمن الشعبية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م لتصبح جمهورية شعبية تقدمية^(٣)، والتي كانت البداية الحقيقية للوجود السوفيتي في شبه الجزيرة العربية.

ولما انعكس هذا الوجود على عمان المجاورة لليمن، وتمثل في ظهور جبهة تحرير ظفار التي تحولت مع الانسحاب البريطاني من عدن إلى جبهة تحرير

(1) Wilson, H.: The Labour Government, 1964. 1970, London, 1971, PP. 483. 484.

(٢) محمد عدنان مراد: بريطانيا والعرب، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩، ص ٣٩٨.

(٣) فاروق أباظة: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٢٩. ١٩٦٧م، ص ٣٧٣.

عمان والخليج العربي^(١)، كان هذا العامل وراء حرص بريطانيا وخلفها الولايات المتحدة على ضرورة إقرار الأوضاع السياسية في الخليج خشية امتداد الأفكار الثورية إليها^(٢)، ولذلك جاء الإعلان البريطاني بمثابة بداية للبحث عن بديل يحمي الإمارات الخليجية من الأخطار التي تهددها، ويعمل على استعادة مركز بريطانيا المعنوي في العالم العربي بعد تخلصها من منهجها الاستعماري^(٣)، مما يؤدي إلى استقرار المنطقة حرصاً على المصالح الغربية.

ولقد جاء الإعلان البريطاني في مرحلة تقارب تشهد العالقات السعودية الإيرانية، مما جعلها تلعب دورها المهم في الفترة التي أعقبت صدور الإعلان البريطاني وحتى استقلال إمارات الخليج.

وكان على حكام إمارات الخليج العربي مواجهة الموقف عقب الإعلان البريطاني، ولما كانت إيران لها مطامعها في البحرين والجزر العربية فقد جاء إعلان الانسحاب ليمثل لها فرصة لفرض هيمنتها على الخليج، ولذلك اتجهت إمارات الخليج للمملكة العربية السعودية لمساعدتهم في مواجهة هذا الموقف.

وكانت المملكة العربية السعودية مؤهلة لذلك تماماً بحكم موقعها بالنسبة للإمارات وللأمة العربية، ومكانتها الاقتصادية الهائلة، وقيادتها المتمثلة في شخصية الملك فيصل التي بدأت تبرز بصورة كبيرة على المستوى العربي

(١) جريدة الحياة اللبنانية: العدد الصادر بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٨م.

(2) Watt, D.: The Decision With Drown From The Gulf, London 1981, P. 310.

(3) Time: January 18, 1968.

والعالمي، وهو ما عززته الولايات المتحدة وبريطانيا لتوفير الاستقرار في المنطقة^(١)، وأيدته البلاد العربية خاصة مصر بعد انشغالها بالاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، وأبلغت الملك فيصل رسمياً تأييدها لأية خطوة يتخذها للحفاظ على استقلال الخليج وعروبته^(٢)، بالإضافة إلى ذلك هناك العلاقات السعودية الطيبة مع إيران.

وبدأ حكام الإمارات في زيارة المملكة العربية السعودية ولقاء الملك فيصل للباحث حول مستقبل الخليج، فزارها الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي^(٣)، ثم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين في اليوم التالي للإعلان البريطاني ١٧ يناير ١٩٦٨م^(٤)، وكانت المشاورات بين الحكام قد بدأت هي الأخرى حيث التقى الشيخ راشد بن سعيد بعد عودته من المملكة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي، واتفق الحاكمان على إقامة اتحاد فيدرالي بين إمارتي أبو ظبي ودبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م^(٥). وعقب صدور اتفاقهم في دبي وجهوا الدعوة لبقية حكام الإمارات الأخرى الشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين وعجمان وحاكمي قطر والبحرين؛ ليشمل الاجتماع الإمارات العربية التسع في الخليج، والذي عقد في الفترة من ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٦٨م، وانتهى بإعلان اتفاق دبي لقيام اتحاد الإمارات العربية^(٦).

(١) إبتسام عبدالأمير حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي ١٩٢٢-١٩٧١م،

رسالة دكتوراه، غير منشورة، بأداب عين شمس ١٩٩٢، ص ٣٦٠.

(٢) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٣ فبراير ١٩٦٨م.

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ١٧ رجب ١٣٧٨هـ.

(٤) نجاة سليمان سيد: الدور السعودي الإيراني العراقي في منطقة الخليج العربي في الفترة من ١٩٢٠-١٩٧٣م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، بأداب سوهاج ١٩٩٦م، ص ٧٩.

(٥) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٦) عائشة السيار: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة

دكتوراه غير منشورة، بكلية بنات عين شمس ١٩٨٣م، ص ٣٢٧.

وعقب صدور إعلان دبي أعلنت المملكة العربية السعودية تأييدها، في حين أعلنت إيران معارضتها له بسبب رفضها انضمام البحرين لأي اتحاد عربي^(١)، من هنا كان اختلاف المواقف بين المملكة العربية السعودية وإيران حول إمارات الخليج، وكان على الدبلوماسية السعودية أن تلعب دورها نحو تعديل موقف إيران.

وعلى الرغم من صدور الإعلان الخليجي لاتفاق دبي إلا أنه ظهرت الخلافات بين حكام الإمارات، فقام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي وحرصاً منه على إتمام الاتفاق في إبريل بزيارة الملك فيصل في الرياض، وتباحث معه بشأن الاتحاد وتسوية الخلافات التي ظهرت بين الحكام^(٢)، ورأى الملك فيصل ضرورة التنسيق مع الكويت الدولة الشقيقة المستقلة التي تربط حكامها صلات قوية مع إمارات الخليج، ولذلك قام بزيارتها في ١٠ محرم ١٣٨٨هـ/ ١٨ إبريل ١٩٦٨م، واتفق مع الشيخ صباح السالم الصباح على دعم الإمارات العربية، ومواجهة الأخطار التي تهدد إتمام الاتحاد فيما بينهم^(٣)، وأوضح أمير الكويت للملك فيصل أن بلاده لا تستطيع مجابهة إيران في الخليج، ولكنها ستربط كل تحركاتها في الخليج بالسياسة السعودية من أجل قيام اتحاد إمارات الخليج^(٤).

(1) Time: April 3 , 1968 .

(٢) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٧ محرم ١٣٨٨هـ.

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ١٤ محرم ١٣٨٨هـ.

(4) Hawly, D.: The Trucial States, London, 1972, P. 258 .

ولما كانت إيران بموقفها تجاه إعلان دبي تعد العقبة الرئيسية أمام إتمام الوحدة بين إمارات الخليج، لمعارضتها المستمرة لأي اتفاق تكون البحرين طرفاً فيه^(١)، فقد بدأ التحرك السعودي لاحتواء موقف إيران يتخذ طريقين، الأول: توضيح موقف الدول الكبرى، وجاء ذلك في تصريح الملك فيصل الذي قال فيه: " إن الولايات المتحدة كدولة كبرى يمكن أن تملأ الفراغ البريطاني، وإنها تساند قيام اتحاد للإمارات العربية " ^(٢)، وفي ذلك إشارة إلى إيران باهتمام الولايات المتحدة باستقرار الخليج وتأييدها لسياسته نحو الإمارات الخليجية.

أما الآخر: فقد كان الملك فيصل يدرك بداية مدى الأطماع الإيرانية في الخليج، وأنها لا تهدف إلى السيطرة على البحرين فحسب، بل تمتد إلى الشاطئ الغربي للخليج، فرأى أن أفضل الطرق لمواجهة تلك الأطماع الإيرانية، هو العمل على جذب إيران نحوه مستغلاً العلاقات السعودية الإيرانية الطيبة في تلك الفترة.

فأعلن الملك فيصل في مايو ١٩٦٨م تصريحاً قال فيه: " إنه على الدول العربية مسؤولية حفظ الاستقرار السياسي في الخليج، وإن لإيران مصالح في الخليج كما للعرب مصالحهم أيضاً، وسيحافظ العرب على مصالحهم كما ستحافظ إيران على مصالحها " ^(٣).

أكد الملك فيصل من خلال هذا التصريح على أمور مهمة عدة: أولها مسؤولية الدول العربية تجاه استقرار الخليج، والثاني وضع مصالح العرب

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص ١٤٠.

(٢) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، ص ١٠٧.

(٣) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية ودولة الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ص ١٥١.

بجانب مصالح إيران في الخليج، مما يعد اعترافاً بالدور الإيراني في الخليج، أما الثالث فنلاحظ أن الملك فيصل في تصريحه استخدم لفظ الخليج فقط دون أن يذكر الصفة التالية له، سواء العربي أو الفارسي، وهو هنا يخاطب عواطف الإيرانيين تجنباً لحدوث أي توتر من التسمية؛ لأن ذلك كان يسبب للإيرانيين والشاه نوعاً من الانزعاج، وكان محل خلافات طويلة بين الجانبين العربي والفرسي، ومبعثاً للاحتجاج الإيراني المستمر⁽¹⁾.

لقد وجد تصريح الملك فيصل ترحيباً في الأوساط الإيرانية؛ لأنه كان بمثابة اعتراف بمصالح إيران في الخليج، مما أدى إلى مزيد من التقارب في العلاقات السعودية الإيرانية، خاصة بعدما أدركت المملكة العربية السعودية وإيران أن الصراع على الزعامة بينهما في الخليج قد يؤدي إلى تدهور الأنظمة المعتدلة المماثلة لهما، ووقوعهما تحت تأثير النفوذ الشيوعي، وخوفاً من قيام أنظمة يسارية، فكان لا بد من التعاون بين الدولتين لصالح إمارات الخليج للوقوف ضد التغلغل الشيوعي السوفييتي، وقد أعطى ذلك الفرصة للدبلوماسية الهادئة التي اتبعها الملك فيصل، وباركتها الولايات المتحدة تجاه إيران لمعالجة مسألة إمارات الخليج.

ومن ناحية أخرى استمرت لقاءات حكام إمارات الخليج، إذ وجه الشيخ زايد الدعوة لهم عقب عودته من الرياض للاجتماع في أبو ظبي يوم ٢٥ مايو

(1) Albaharna, H.: The Legal Status of The Arabian Gulf states, P. 1.

أيضاً: جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤٣ - ١٤٤.

وعن وجهة النظر الإيرانية انظر: علي رضا ميرزا محمد: أسانيد الخليج الفارسي، القاهرة ١٩٧٦م.

١٩٦٨م، وتقدمت قطر في هذا الاجتماع بمقترحات عدة في صورة جدول أعمال للأعضاء لتنفيذ اتفاق دبي^(١)، ولكن هذه المقترحات لم تجد التأييد من كل الحكام، مما أدى إلى استمرار الخلافات، وقام الملك فيصل بالتوسط بينهم مرة أخرى، وتم عقد اجتماع آخر في أبوظبي يومي ٦، ٧ يوليو ١٩٦٨م^(٢)، ومع استمرار الوساطة السعودية الكويتية لتقريب وجهات النظر حتى يتم التوصل لتحقيق الاتحاد، اتجهت المملكة العربية السعودية لتسوية بعض المسائل الخاصة بدعم العلاقات مع إيران.

كان الملك فيصل يعمل على إزالة أي عقبات تعوق تحسين العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة الحرجة التي يمر بها الخليج العربي، ولما كانت مسألة تحديد الحدود البحرية في مياه الخليج بين الدولتين لم يتم الانتهاء منها، إذ إن لكل منهما سواحلها الطويلة المواجهة للآخر، وبينهما العديد من الجزر خاصة جزيرتي (عربية) و(فارس) والتي سبق للمقيم البريطاني في الخليج عام ١٩٣٦م أن طالب حكومته بتجديد السيادة عليها حين وجدها مباحة لأي طرف^(٣)، فإن الملك فيصل وجد الفرص سانحة لتسوية هذه المسائل خلال زيارة الشاه للمملكة العربية السعودية.

وفي أواخر شعبان ١٣٨٨هـ/أكتوبر - نوفمبر ١٩٦٨م بدأت المفاوضات السعودية الإيرانية حول تسوية مسائل الحدود البحرية بينهما، وانتهت بزيارة الشاه لإتمام تلك المفاوضات مع الملك فيصل في جدة، إذ اتضح مدى حرص

(١) صلاح العقاد: اتحاد إمارات الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦، أكتوبر ١٩٧١م، ص ١٢٧.

(٢) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٣٧٨.

(3) I. O. R.: L/p &S/12/3863, From India Office to Foreign Office, April, 21, 1936.

الدولتين على العلاقات الودية بينهما، والذي تجلى في الاتفاق على تقسيم الحدود البحرية في مياه الخليج، فبالنسبة إلى الجزر اتفق الجانبان على سيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة (عربية)، وسيادة إيران على جزيرة (فارس)^(١)، وهو الاتفاق الذي يعد تضحية من جانب الملك فيصل للشاه؛ لأن إحدى الوثائق البريطانية الصادرة من المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومته عام ١٩٣٦م تشير إلى أن الوضع الجغرافي للجزيرتين أقرب إلى ساحل المملكة العربية السعودية من ساحل إيران^(٢)، ولكن يبدو أن الملك فيصل أراد بهذا الاتفاق الوصول إلى هدفه من استقرار إمارات الخليج العربية، والمحافظة على كيانها بصفة عامة وعلى إمارة البحرين كإمارة عربية بشكل خاص.

وقد استطاع الملك فيصل خلال المباحثات مع الشاه أن يقنعه بالتخلي نهائياً عن مطامعه في البحرين، مقابل استمرار التعاون بين البلدين من أجل مصلحة الخليج والدفاع عن شؤونهم^(٣).

وعقب زيارة الشاه للمملكة أكد صدق نواياه نحو الاتفاق مع الملك فيصل حول البحرين إذ قال: " إنه على استعداد . من أجل تحقيق الاستقرار بالمنطقة . أن يجعل المطالب الإيرانية بالبحرين تموت دون ضجيج " ^(٤)، وأكد

(١) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢ رمضان ١٣٨٨هـ.

(2) I. O. R.: L&S/12/3863, From Foreign Office to India Office, Oct. 16, 1936.

أيضاً انظر الملحق رقم (١): لمراجعة موقع الجزيرتين في شمال الخليج العربي.

(٣) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(4) News Week: Nov. 25, 1968 .

الشاه موقفه خلال زيارته للهند في يناير ١٩٦٩م في تصريحه الذي قال فيه: "إننا حين يتعين علينا أن نتفاهم مع الملك فيصل على اعتبار أن البحرين إمارة عربية، فإنه يجب علينا إقناع شعبنا بأن هناك ظروفاً دولية أملت هذا التغيير" (١).

يتضح من تصريح شاه إيران اعترافه بعروبة البحرين، وبالذور الذي لعبه الملك فيصل في الوصول إلى ذلك، وإذا كان قد سوغ موقفه بالظروف الدولية، فيبدو أن الملك فيصل أقنعه بأنه خوفاً من ظهور عناصر تقدمية تؤثر في المنطقة، فمن الأفضل ترك السلطة في إمارات الخليج في أيدي أصحابها ذات الأنظمة المشابهة لهم (٢).

وهكذا نجح الملك فيصل بهذه النظرة الثاقبة والدبلوماسية الهادئة في إقناع شاه إيران بالتخلي عن أطماع بلاده في البحرين، مما يوضح الأثر الكبير للعلاقات السعودية الإيرانية في دول الخليج، خاصة أن هذه الدول عقب نجاح مهمة الملك فيصل سوف تخطو خطوات واسعة نحو الاستقلال.

الموقف السعودي والإيراني من استقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١م:

تتكون البحرين من جزر عدة في مياه البحرين، وتبلغ مساحتها مجتمعة ٢٧, ٧٠٧ كيلو متر مربع (٣)، وتبعد عن الساحل الإيراني ١٨٠ ميلاً في حين تبعد عن الساحل السعودي بحوالي ١٢ ميلاً، وهي تعد بذلك إحدى مناطق

(١) جريدة السياسة الكويتية: العدد الصادر بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٩م.

(٢) روح الله رمضاني: المرجع السابق، ص ٤٣٣.

(٣) حكومة البحرين: المجموعة الإحصائية عن عام ١٩٦٧، ص ٢، وكذلك الموسوعة العربية العالمية ج٤، ص

شبه الجزيرة العربية، فحدودها يمكن أن تمتد عبر مياه الخليج حتى الكويت شمالاً وإلى قطر جنوباً والمملكة العربية السعودية غرباً وإيران شرقاً^(١). ولما كانت تقع في منتصف المسافة تقريباً بين الشمال والجنوب فقد أضفى ذلك على موقعها أهمية خاصة للمواصلات في الخليج، زاد منها الاكتشافات البترولية التي ظهرت فيها منذ عام ١٩٣٢م، إذ كانت من أولى المناطق التي اكتشف فيها البترول في إمارات الخليج.

وتعد أسرة آل خليفة هي الأسرة الحاكمة للبحرين منذ عام ١١٩٧ هـ/١٧٨٣م^(٢)، وهم أحد فروع قبائل العتوب الذين كان أول وجود لهم في البحرين عام ١١١٢ هـ/١٧٠٠م^(٣)، وكان الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أول حكام البحرين من آل خليفة^(٤).

ولعل في موقف المملكة العربية السعودية بجانب البحرين ضد الأطماع الإيرانية سواء في عهد الملك عبدالعزيز أو الملك سعود ما يعبر عن هذه العلاقات^(٥)، عكس علاقات البحرين بإيران كما ذكرنا سابقاً، ولقد نالت

(١) الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة: البحرين عبر التاريخ، ج ٢، مركز الوثائق التاريخية، البحرين ١٤١١ هـ/١٩٩١م، ص ١٧١.

(٢) بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٤، ص ١١٧، وكذلك الموسوعة العربية العالمية ج ٤، ص ٢١٢.

(٣) عبدالله بن خالد الخليفة: المرجع السابق ص ١٩٣، نقلاً عن وثيقة بتاريخ ٢١ رجب ١١١٣ هـ، في إرشيف رئاسة الوزراء العثماني في إسطنبول.

(٤) ج.ج. لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، طبعة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، بدون تاريخ، ص ١١٩٧، وكذلك الموسوعة العربية العالمية ج ٤، ص ٢١٢.

(٥) انظر الملحق رقم (٨): لمراجعة موقف المملكة العربية السعودية بجانب البحرين ضد إيران من خلال برقية بالفتن الفارسية والعربية من السفارة الإيرانية بمصر.

البحرين الجزء الأكبر من الاهتمام في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، ولعبت دوراً مؤثراً لم تشهد له أي إمارة أو دولة أخرى في الخليج مثيلاً.

وفي لقاء الملك فيصل مع شاه إيران في جدة عام ١٩٦٨م حظيت البحرين بقدر كبير من المباحثات، حتى كان تصريح شاه إيران باعترافه بأن البحرين إمارة عربية عاملاً مشجعاً للشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين، ليتطلع إلى إعلان إمارته دولة مستقلة بعيداً عن الإمارات الأخرى، ولما كانت البحرين تدرك في تلك الفترة أهمية الدور السعودي، وأن المملكة العربية السعودية تفضل إقامة الاتحاد بين الإمارات العربية التسع^(١)، فإن البحرين استمرت في المفاوضات مع بقية حكام الإمارات عبر الوساطة السعودية الكويتية التي تبذل لإزالة العقبات التي تعترض إقامة مثل هذا الاتحاد، حتى ظهرت بوادر فشل إقامة الاتحاد بين الإمارات التسع، وتأكد ذلك منذ يناير ١٩٧٠م حيث ظهر الخلاف واضحاً في نقاط عدة أبرزها مكان العاصمة الاتحادية، ومقدار إسهام كل إمارة في الميزانية الاتحادية^(٢)، عند ذلك بدأت تظهر الرغبة الكامنة لدى البحرين وقطر للتحرر من هذا الاتحاد التساعي نحو إعلان استقلالهما المنفرد.

وبدأت الوساطة السعودية الكويتية تلعب دورها هذه المرة بين البحرين وإيران لإتمام إجراءات استقلال البحرين. وبعد مباحثات طويلة تخللها مقترحات عديدة، شاركت فيها بريطانيا صاحبة النفوذ في البحرين بجانب

(1) Kelly, J.: Arabia, The Gulf and the West, London 1980, P. 84

(٢) وحيد رافت "دكتور": حول انهيار الاتحاد التساعي، مجلة القانون الدولي، مجلد ٢٨، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٣٦.

المملكة العربية السعودية والكويت وإيران والبحرين عقدت في لندن وجنيف^(١)، حتى نجحت وساطة هذه الدول بين إيران والبحرين في التوصل إلى اقتراح يقضي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بمعرفة السكرتير العام للأمم المتحدة، وقد أرسلت الأمم المتحدة بناءً على هذا الاقتراح بعثة إلى البحرين في مارس ١٩٧٠م^(٢)، وقامت هذه البعثة بإجراء استفتاء بين شعب البحرين، وقد جاءت نتيجته تؤكد على أن أغلبية شعب البحرين يؤيد الاستقلال، وهو ما صدر به قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٨ بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠م^(٣).

وبدأت حكومة البحرين في اتخاذ إجراءات استقلالها الذي أعلن رسمياً في يوم الاتفاق على الانسحاب البريطاني، وقد أصبحت البحرين دولة مستقلة بداية من ذلك اليوم، وهو يوم ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ/١٤ أغسطس ١٩٧١م^(٤).

ومما لا شك فيه أن البحرين من خلال هذا تدين باستقلالها وتخلصها من الأطماع الإيرانية إلى الملك فيصل^(٥) الذي اعترف هو وإيران بالبحرين دولة مستقلة عاصمتها المنامة فور إعلان استقلالها مباشرة، وانضمت البحرين إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وأصبحت عضواً كامل السيادة يؤدي رسالته في المجتمع الدولي إلى اليوم.

(١) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٠٢.

(2) United Nations: Report of The Secretary - General On Bahrain, by Mr Guicciardi, 28 March 1970.

(٣) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٤١٦.

(٤) حكومة البحرين: الجريدة الرسمية، ١٩ أغسطس ١٩٧١م.

(٥) إبتسام حسون: المرجع السابق، ص ١٧١.

الموقف السعودي والإيراني من استقلال قطر في سبتمبر ١٩٧١م:

تعد شبه جزيرة قطر إحدى مناطق الخليج العربي المهمة التي تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج ما بين الشمال والجنوب، وتحيط مياه الخليج بقطر من الشمال والشرق والغرب أما الجنوب فالمملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحة قطر ١١٤٣٧ كيلو متر مربع، وتعد أسرة آل ثاني هي الأسرة الحاكمة في قطر منذ منتصف القرن التاسع عشر، عندما أسسها الشيخ ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني أول من تولى مقاليد الحكم في قطر عام ١٨٥٠م^(١).

ولقد عاشت إمارة قطر في بدايتها بعيدة عن الصراع السياسي الدائر حول الخليج، إلى أن دخلت في نفوذ الدولة العثمانية عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧٢م^(٢)، ولما كان تاريخ شبه جزيرة قطر يتلازم مع تاريخ البحرين قديماً وحديثاً، إذ يرتبط التطور السياسي بينهما مع إقليم الأحساء أيضاً^(٣)، فقد تطلعت إليها بريطانيا لتضمها إلى المعاهدات التي وقعتها مع إمارات الخليج الأخرى، فكانت قطر آخر إمارة تعاقدت مع بريطانيا، وذلك في اتفاقية عام ١٩١٦م^(٤)، بعد أن خلصتها بريطانيا من السيادة العثمانية بموجب معاهدة عام ١٩١٣م الموقعة بين الدولتين العثمانية والبريطانية التي نصت على أن تتنازل الدولة العثمانية عن شبه جزيرة قطر، ويستمر الشيخ قاسم آل ثاني في حكمها

(١) وزارة الإعلام القطرية: الدوحة، الكتاب السنوي ٩٤ - ١٩٩٥م، ص ١٧، ٢٣. أيضاً انظر: الملحق رقم

(١٥): عبارة عن وثيقة باللغة الفارسية تتناول جغرافية وتاريخ قطر.

(٢) مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، ط١، بيروت، ١٩٦١ ص ١٨٠.

(3) Said, R.: The Creation of Qatar, London, 1979, P. 36.

(٤) أمين سعيد: الخليج العربي، تاريخه السياسي ونهضته الحديثة: ص ٨٨.

وخلفاؤه من بعده، وتضمن الحكومة البريطانية عدم تدخل شيخ البحرين في أمور قطر أو ضمها إلى أراضيه^(١).

وقد ظلت منذ ذلك الوقت إمارة قطر تابعة للنفوذ البريطاني كبقية إمارات الخليج، وعلى الرغم من اكتشاف البترول فيها عام ١٩٣٩م إلا أنه لم يستغل بصورة جيدة إلا في عام ١٩٥٨م^(٢)، بمعرفة الشركات الإنجليزية ثم الأمريكية؛ لتبدأ نهضة قطر الحديثة مع استغلال البترول.

ولقد كانت العلاقات السعودية القطرية وطيدة منذ فترة طويلة؛ نظراً للروابط الأسرية التي تربط بين آل سعود وآل ثاني، والتي عملت على تقويتها الزيارات المتبادلة باستمرار بينهما، وأبرزها زيارة الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني إلى الرياض لتهنئة الملك عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩٣٣م بإعلان قيام المملكة العربية السعودية، وزيارات الملك سعود لقطر في الخمسينيات^(٣)، وبجانب ذلك كان هناك الارتباط القوي بين الشعبين الذي عمل على تدعيم العلاقات السعودية القطرية^(٤)، والتي لعبت دورها في الكثير من المواقف التي تعرضت لها البلدان، ومنها موقف الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني بجانب المطالب السعودية ضد رغبة بريطانيا في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢م^(٥)، والخاص بتسوية الحدود بين الإمارات والمملكة العربية السعودية، وهو ما

(1) Hurewitz., J.: Diplomacy in the Near and Middle East, Adocumentary Recorded, 1535.

1914, Vol "1", U. S. 1956, P. 271.

(٢) قدري قلنجي: الخليج العربي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٥م، ص ٦٥٩.

(٣) مصطفى الدباغ: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٤) ابتسام حسون: المرجع السابق، ص ١٧٤.

(5) F.O./371/104303, From Bahrain Residency to Foreign Office, London, sep1954.

تذكره الملك فيصل لقطر عند معاهدة تسوية الحدود بين الدولتين السعودية والقطرية عام ١٩٦٥م^(١)، والتي مرت بهدوء نظراً للعلاقات الطيبة بينهما.

أما العلاقات القطرية مع إيران فلم تكن لإيران أي أطماع في قطر مما جعل علاقتهما عادية وهادئة في معظم الأحوال، وعبرت عن ذلك زيارات شيوخ قطر الودية مع بقية شيوخ الإمارات إلى إيران^(٢).

ولقد استغلت قطر هذه العلاقات الودية التي تربطها بالمملكة العربية السعودية وإيران عند إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج، وعلى الرغم من انضمام قطر إلى مفاوضات الاتحاد التساعي للإمارات الخليجية عقب اتفاق دبي عام ١٩٦٨م، إلا أن قطر كان لها دور في محادثات ٢٥ مايو ١٩٦٨م، إذ وجدت نفسها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد المقترح؛ لأنها كانت الإمارة الوحيدة غير المتنازع عليها، ولا توجد لها أي خلافات مع جيرانها مثل الخلافات الحدودية بين أبو ظبي والمملكة العربية السعودية، ولا توجد بها أي ادعاءات إيرانية كما هو الحال في البحرين، ولا جاليات إيرانية مثل دبي^(٣).

ولقد ساعدت هذه المميزات قطر عندما ظهرت بوادر فشل الاتحاد التساعي في يناير ١٩٧٠م، للسير مع البحرين على الطريق نفسه نحو الاستقلال، وبدأت في اتخاذ بعض التنظيمات الحكومية، حيث أعلنت النظام الأساسي المؤقت الذي نص على أن قطر دولة مستقلة^(٤).

(١) أمل الزباني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ١٨٦.

(٢) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص ٣٧١.

(٤) منى سحيم آل ثاني: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

وكان موقف الملك فيصل بجوارها عاملاً مهماً؛ إذ أقنع إيران بضرورة الوقوف إلى جانب استقلال قطر في أثناء زيارته لطهران في مايو ١٩٧١م^(١)، فكان الضغط السعودي في حث بريطانيا لوضع الترتيبات النهائية للانسحاب من قطر مع البحرين، وهو ما تم بالفعل، وأعلنت قطر دولة مستقلة عاصمتها الدوحة في ١١ رجب ١٣٩١هـ/أول سبتمبر ١٩٧١م^(٢)، وقد اعترفت المملكة العربية السعودية وإيران بدولة قطر، والتي انضمت إلى الجامعة العربية وإلى الأمم المتحدة، وأصبحت تؤدي دورها هي الأخرى في المجتمع الدولي.

وتعبيراً عن شكر الدولتين البحرين وقطر لموقف المملكة العربية السعودية منهما خلال رحلة كفاحهما حتى الاستقلال، قام أميرا البلدين الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة أمير البحرين، والشيخ أحمد بن علي آل ثاني أمير قطر بزيارة المملكة العربية السعودية في الشهر التالي لإعلان الاستقلال، وتقديم شكرهما للملك فيصل على موقفه الأخوي تجاه البلدين^(٣).

وهكذا لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في استقلال البحرين وقطر، وقدر لها أن تلعب دوراً آخر في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلالها.

(١) عبدالحكيم عامر الطحاوي: المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(٢) صلاح الدين المنجد: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ص ٧٦.

(٣) جريدة أم القرى: العديدين الصادرين بتاريخ ١٨، ٢٥ شعبان ١٣٩١.

الموقف السعودي والإيراني من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر
١٩٧١م:

عقب استقلال البحرين وقطر أصبحت الإمارات العربية الخليجية سبع
إمارات، وهي التي كانت تسمى بإمارات الساحل العماني^(١)، وهي أبو ظبي
ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان التي تعد أصغر
هذه الإمارات^(٢).

وتقع هذه الإمارات في الجنوب الشرقي للجزيرة العربية على السواحل
المحاذاة للخليج العربي وخليج عمان، حيث يحدها الأول من الشمال والثاني
من الشرق، ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان^(٣)،
ومساحة كل هذه الإمارات مجتمعة حوالي ٨٥ ألف كيلو متر مربع^(٤).

وتعد إمارة أبو ظبي التي تقع على حدود المملكة العربية السعودية من
الغرب والجنوب وسلطنة عمان من الناحية الأخرى أكبر هذه الإمارات،
وتحكمها أسرة آل نهيان منذ أرسى قواعد حكمهم فيها الشيخ زايد الكبير عام
١٨٥٥ - ١٩٠٨م^(٥).

(١) انظر الملحق رقم (١٦): عبارة عن برقية من وزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية تتناول إمارات
ساحل عمان "إمارات الخليج".

(٢) يوسف أبو الحجاج: دولة الإمارات العربية، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية،
القاهرة ١٩٧٨م، ص ٣٣٨.

(٣) زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية وكياناتها السياسية، ص ٥٢٥.

(4) Said, R.: The Origins of The United Arab Emirates, London, 1978, P. 1.

(٥) ج.ج. لوريمر: المرجع السابق، ص ١١٦٤ - ١١٧٠.

وإذا كانت إمارة أبو ظبي أكبر هذه الإمارات مساحة فإن إمارة دبي كانت أكثرها تطوراً وازدهاراً نظراً للنشاط التجاري بها، وهي التي تلي أبو ظبي في المساحة والموقع، ويحكمها أسرة آل المكتوم^(١).

أما أقدم هذه الإمارات فهي إمارة رأس الخيمة التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم يتحكم في مضيق هرمز، وتحكمها أسرة القواسم مع إمارة الشارقة منذ عام ١٧٤٧م^(٢)، وتجاورهم إمارات الفجيرة وأم القوين وعجمان^(٣).

وقد كانت هذه الإمارات ترتبط مع بريطانيا كبقية إمارات الخليج باتفاقيات عدة بدأت منذ عام ١٨٢٠م^(٤)، وكانت علاقاتهم مع المملكة العربية السعودية وإيران تتأثر بعلاقات الجوار، فبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية كانت هذه العلاقات مقسمة إلى قسمين، الأول: يشمل إمارتي أبو ظبي ودبي، حيث كانت العلاقات السعودية معهما طوال فترة الوجود البريطاني حذرة في أحيان كثيرة؛ نظراً لخلافات الحدود مع أبو ظبي، والتي كانت دائماً تطل برأسها خاصة مع اكتشاف البترول في واحة البريمي على حدود البلدين، ومع دبي حيث كان كثرة الإيرانيين فيها سبباً في العلاقات السعودية الحذرة معها أيضاً، ولكن مع تولي الملك فيصل توثقت العلاقات السعودية مع أبو ظبي ودبي كبقية إمارات الخليج.

(١) قدرتي قلعي: المرجع السابق، ص ٦٦٦.

(٢) زاهية قدورة: المرجع السابق، ص ٥٤٦.

(٣) انظر الملحق رقم (١): لتحديد موقع الإمارات العربية.

(٤) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص ٦١.

أما القسم الثاني في العلاقات السعودية فكان مع الإمارات الخمس الأخرى (رأس الخيمة، والشارقة، والفجيرة، وأم القوين، وعجمان)، إذ كانت العلاقات السعودية معها تتميز بالتقارب والعلاقات الودية التي عمل على تدعيمها الأساس الديني لانتشار مبادئ الدعوة السلفية بينهم^(١).

وبالنسبة لعلاقات إيران مع هذه الإمارات فكان يحيطها طابع الحذر الشديد في أغلب الأحيان نظراً للأطماع الإيرانية التي كانت تبرز دائماً بين حين وآخر في العديد من جزر الخليج التابعة لهذه الإمارات، خاصة جزر إمارات رأس الخيمة والشارقة^(٢)، وتعد إمارة دبي أكثر هذه الإمارات في علاقتها مع إيران، إذ تربطهم علاقات تجارية انعكست على علاقاتهم السياسية. وعلى الرغم من زيارات حكام الإمارات إلى الساحل الإيراني والسهول الإيرانية القريبة منه، إلا أن حكام دبي أيضاً كانوا أكثر حكام الخليج بصفة عامة تردداً وارتباطاً بالعلاقات الإيرانية^(٣).

وفي الفترة التي صاحبت قرار الانسحاب البريطاني من الخليج كانت علاقات إمارات الخليج بصفة عامة مع المملكة العربية السعودية وإيران قد تحسنت خاصة في ظل محاولات قيام اتحاد بين هذه الإمارات، وبالرغم من أن بريطانيا صاحبة النفوذ في هذه الإمارات كانت قد نبهت إلى أهمية إقامة اتحاد فيدرالي فيما بينهم يحميهم من الصراع الدولي^(٤)، إلا أن هذا الاتحاد

(١) ابتسام حسون: علاقات المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج، ص ١٧٤.

(٢) روزماري سعيد: النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨-١٩٧١م، دراسة للعلاقات العربية الإيرانية ودور بريطانيا فيها، مجلة دراسات الخليج العربية، الكويت، العدد السادس، أبريل ١٩٧٦م، ص ٩.

(٣) نورة القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٤) F.O. 371/120571, From British Ambassador, Tehran, to Foreign Office London, Dec. 8. 1956.

لم يتخذ أي إجراءات فعالة إلا بعد قرار الانسحاب البريطاني، بداية من إعلان دبي في ٢٧ فبراير ١٩٦٨م لقيام الاتحاد التساعي للإمارات الخليجية العربية^(١).

وبعد فشل مفاوضات الاتحاد التساعي في يناير ١٩٧٠م ولجوء البحرين وقطر إلى طريق الاستقلال الخاص بكل منهما، لم تجد الإمارات السبع الباقية مفرأً سوى إقامة اتحاد فيما بينها، ولعل دراسة كيفية إتمام هذا الاتحاد كانت على رأس المفاوضات التي جرت في الرياض بين الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي والملك فيصل، عقب صدور قرار مجلس الأمن الخاص باستقلال البحرين في ١١ مايو ١٩٧٠م إذ رأى الشيخ زايد استمرار الوساطة السعودية لإتمام الاتحاد بين الإمارات الأخرى خوفاً من الأخطار التي تهددها^(٢)، وأيضاً كان ذلك على مائدة المفاوضات التي أجراها نائباً حكام أم القيوين وعجمان مع الملك فيصل بالرياض^(٣).

وبدأت المساعي السعودية الكويتية تؤدي مهامها مرة أخرى، وعن طريق المبعوثين من الملك فيصل والشيخ صباح السالم الصباح^(٤)، بجانب الجهود المخلصة للشيخ زايد بن سلطان وبقية حكام الإمارات من خلال الاجتماعات المتواصلة بينهم التي بدأت تؤتي ثمارها، وفي اجتماع دبي يوم ١٨ مايو ١٩٧١م،

(١) عائشة السيار: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(2) Kelly, J.: Op. Cit, p. 75 .

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٣٩٠هـ.

(٤) محمد المنصور الرميح: فيصل رجل المواقف، مجلة الدارة، تصدرها دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، شعبان ١٣٩٥هـ/سبتمبر ١٩٧٥م، ص ٢٨.

الذي ضم حكام الإمارات العربية السبع أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان، تم الاتفاق على إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بداية من ٢ ديسمبر ١٩٧١م، (وهو اليوم المحدد للانسحاب البريطاني)، واختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي رئيساً للدولة والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس، ومدينة أبو ظبي هي العاصمة الاتحادية للدولة^(١).

وفي الموعد المحدد ٢ ديسمبر ١٩٧١م وفي اجتماع آخر ضم حكام الإمارات أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً، والتي انضمت إلى الجامعة العربية ثم إلى الأمم المتحدة^(٢).

وعلى الرغم من العلاقات السعودية الإيرانية التي لعبت دورها الإيجابي في تلك الفترة لمساعدة استقلال هذه الدول، إلا أن إيران قد قامت في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م وقبل ساعات من إعلان قيام الدولة المتحدة باحتلال جزر (طنب الكبرى والصغرى) التابعة لإمارة رأس الخيمة، وجزيرة (أبو موسى) التابعة لإمارة الشارقة عشية الانسحاب البريطاني^(٣)، مما أدى إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بمطالبة إيران بعودة هذه الجزر التي احتلتها^(٤).

(١) الجريدة الرسمية للإمارات العربية المتحدة: العدد الأول، ديسمبر ١٩٧١م.

(٢) محمد مرسي عبدالله "دكتور": دولة الإمارات العربية وجيرانها، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٢٧.

(٣) محمد عزيز شكري: مسألة الجزر في الخليج وموقف القانون الدولي منها، دمشق، ١٩٧٢م، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٤) جمال زكريا قاسم: النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول، القاهرة، مارس ١٩٩٣م، ص ٦٤.

وقد وقفت الدول العربية ضد الاحتلال الإيراني للجزر، وتمثل موقف المملكة العربية السعودية في وقوفها بجانب مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصدرت الحكومة السعودية بياناً عبرت فيه عن دهشتها للتصرف الإيراني، ودعت إلى حل المسألة بالطرق السلمية^(١)، ومع ذلك فقد استمرت مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بعودة الجزر المحتلة إليها في كل المحافل والمؤتمرات، وهو النزاع الذي مازال قائماً حتى الآن^(٢).

وعلى الرغم من استمرار الاحتلال الإيراني للجزر العربية إلا أن الأحداث الإقليمية والعربية قد طغت على هذه المشكلة في تلك الفترة؛ إذ ظهرت مسألة الثورة في ظفار والخوف من التغلغل الشيوعي الذي يهدد استقلال سلطنة عمان ومنطقة الخليج، وانشغال الأمة العربية بمواجهة العدوان الإسرائيلي حتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣م التي أوضحت للعالم مدى الأهمية القصوى لمنطقة الخليج العربي الغنية بالبترو، وجعلت مسألة أمن الخليج من المسائل التي تشغل دول المنطقة والقوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكما لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في القضايا الإقليمية في الستينيات، خاصة في استقلال دول الخليج، كان لهذه العلاقات - أيضاً - دورها في هذه المسائل التي تعتبر من أهم قضايا الخليج المعاصرة التي عالجتها العلاقات السعودية الإيرانية وأثرت في دول الخليج العربي.



(١) ابتسام حسون: المرجع السابق، ص ٣٤١.

(٢) للمزيد عن مسألة الجزر وتطوراتها. انظر: جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٢ - ٨٧.